

بيان صحفي

ألمانيا تضيق فرصة تاريخية

(مترجم)

في الذكرى السنوية الستين لإقامة العلاقات الدبلوماسية مع كيان يهود، تهذر ألمانيا الاتحادية فرصتها التاريخية لتحرير نفسها من ذنبها المصطنع تجاه يهود. فبدلاً من ذلك، يصل الهوس بما يسمى بالمصلحة العليا للدولة، والتي تتخذ ذريعة لتبرير الدعم المطلق لكيان يهود، يصل هذا الهوس إلى ذروة جديدة بإعلانه أن دعم الكيان هو "جوهر الوجود الألماني"!

فبعد أن انتخب فريدريش ميرتس مستشاراً عاشرًا لألمانيا الاتحادية، وصف في بيانه الحكومي بتاريخ ٢٠٢٥/٥/١٤ العلاقات مع كيان يهود بأنها "معجزة وهبة من دولة (إسرائيل)، والتي لم يكن بإمكاننا أن نأمل بها في ألمانيا الاتحادية. فإن وجود وأمن دولة (إسرائيل) كانا وسيطان المصلحة العليا لدولتنا"، وقبل ذلك بيومين، أعرب المستشار خلال استقباله رئيس الكيان هرتسوغ عن امتنانه، ووصف الصداقة بين كيان يهود وألمانيا بأنها "كنز عظيم يجب الحفاظ عليه بعد ثمانين عاماً من الهولوكوست (المحرقة) الذي ارتكبه الألمان". وأوضح وزير الخارجية الجديد يوهان فاديفول أن هذه الصداقة تتجلى في الدعم النشط للسياسة الاستعمارية الصهيونية في فلسطين. فقد سافر إلى تل أبيب فور توليه منصبه وأعلن أن "أمن إسرائيل هو مسؤولية ألمانيا والركيزة الأساسية لسياستها الخارجية". فنداء الوزير لوقف إطلاق النار في غزة لا ينبع من القلق بشأن حياة ٢,١ مليون فلسطيني مهددين بالقتل بالغارات الجوية والموت جوعاً، بل ينبع حصراً من السعي لضمان استمرار وجود كيان يهود، حيث صرح: "لست متأكداً من إمكانية تحقيق جميع الأهداف الاستراتيجية (لإسرائيل) بهذه الطريقة، وما إذا كان هذا يخدم أمن إسرائيل على المدى الطويل. لذلك ندعو إلى العودة إلى مفاوضات جادة بشأن وقف إطلاق النار".

إن الحكومة الاتحادية الجديدة لم تكتفِ بمجرد الاستمرار على نهج "المصلحة العليا للدولة" الذي صاغته مستشارة ألمانيا السابقة أنجيلا ميركل ودأب عليه خلفها أولاف شولتس، بل هي ترفعه إلى مستوى اللاعقلانية التامة. ففي تعليقه على منصة إكس بمناسبة الذكرى الستين لإقامة علاقات دبلوماسية مع الكيان، عبّر المستشار ميرتس عن هذا الهوس بقوله: "إن وجود (إسرائيل) وأمنها راسخان في جوهر وجودنا نحن". كما أكد أن بنيامين نتنياهو يمكنه زيارة ألمانيا على الرغم من مذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية. ولهذه الغاية، سيجد المستشار السبل والوسائل، وسيبذل كل ما في وسعه لتفادي تنفيذ حكم المحكمة الجنائية الدولية. وبهذا الانتهاك

المعلن للقانون (حسب وصف الخبير القانوني كاي أمبوس) ستجعل ألمانيا ما يسمى بالقانون الدولي عبثاً فارغ المعنى، علماً بأن ألمانيا دولة موقعة على اتفاقية روما، وألزمت نفسها أن تكون طوع بنان محكمة العدل الدولية، وبهذا التصرف ستنسف الحكومة قاعدة الفصل بين السلطات التي تتشوق بها، حيث ستتدخل السلطة التنفيذية بالضرورة لمنع إجراءات الاعتقال والتسليم، وبالتالي تقضي على ما يسمى باستقلالية السلطة القضائية.

وتأتي هذه التصريحات رغم أن الإبادة الجماعية التي يتعرض لها قطاع غزة قد أدت إلى تحول عالمي في النظرة إلى قضية فلسطين، فالتشكيك المعلن في شرعية كيان يهود يتزايد، والتدمير الكامل للبنية التحتية المدنية، وتجويع ملايين الناس، والقتل الجماعي للمسنين والنساء والأطفال قد كشف للرأي العام العالمي بشكل فاضح الطبيعة الوحشية لهذا الكيان، وأحدث أيضاً تغييراً جوهرياً في الرأي العام الألماني.

إن فكرة المصلحة العليا للدولة - كما تُعرّفها الحكومة - قد نسفها علناً كبار القانونيين باعتبارها مفهوماً مضاداً للحريات القانونية (يوأخيم فيلاند)، ومفهوماً استبدادياً ونقيضاً للقانون (كاي أمبوس)، ومفهوماً سياسياً دون تأثير قانوني (ماريتا أور)، ومجرد مبدأ سياسي (مؤسسة الخدمة العلمية)، بل حتى الناجون من الهولوكوست يدينون حرب كيان يهود على غزة باعتبارها إبادة جماعية. فإذا كان هناك شعور بالذنب تجاه الكيان متجذر في الوعي الجماعي، فقد تم كسره بأحداث السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣م ومذابح يهود التي تلتها في غزة. ومن هنا فإن ألمانيا لديها الآن فرصة تاريخية للتحرر من هذا الذنب الأبدي تجاه يهود، واستخلاص الدروس الصحيحة من تاريخها الخاص. فالتطبيق الحقيقي لمقولة "لا يجوز للمحرقة أن تتكرر أبداً" يعني الوقوف الحاسم ضد تهجير وإبادة شعب بأكمله.

إنه لمن الحماقة السياسية أن تستمر الحكومة الألمانية في هذا المسار الخاطئ الذي تسلكه. فإن هي أضاعت هذه الفرصة التاريخية للتحرر من رِبّة كيان يهود، فعليها أن تكون مدركة للعواقب. فإذا واصلت الاعتقاد بأنها مسؤولة عن أمنه، فسوف تُحاسب على ذلك. إنها مسألة وقت فقط حتى تستعيد الأمة الإسلامية إرادتها السياسية وقدرتها على الدفاع عن نفسها في دولة الخلافة الراشدة، وستدحر النظام الاستعماري في الشرق الأدنى والأوسط دحراً كاملاً. فهل ألمانيا مستعدة لتحمل مسؤولية جرائم يهود في ذلك اليوم؟

﴿هَذَا بَلَاغٌ لِلنَّاسِ وَلِيُنذَرُوا بِهِ﴾

المكتب الإعلامي لحزب التحرير

في البلاد الناطقة بالألمانية